نقص التغذية في الأقاليم

آسيا والمحيط الهادي

تمثل آسيا والمحيط الهادي نسبة 68 في المائة من سكان العالم النامي و64 في المائة من ناقصي التغذية بين هؤلاء السكان. ونسبة انتشار نقص التغذية في هذا الإقليم، التي تبلغ 16 في المائة من عدد السكان الكلي، هي النسبة الثانية بعد أفريقيا بين أقاليم البلدان النامية.

وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003 انخفض عدد ناقصي التغذية في الإقليم من 570 مليونا إلى 524 مليونا، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 20 إلى 16 في المائة. وشهد كل بلد من بلدان الإقليم، باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[10]، انخفاضا في نسبة انتشار نقص التغذية، ولكنه لم يكن كافيا في جميع الحالات للتعويض عن النمو السكاني، ولم ينجح في خفض عدد ناقصي التغذية سوى 9 من بلدان الإقليم السبعة عشر. ولبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحلول عام 2015، لا بد من الإسراع بوتيرة التقدم.

وكانت الصين في مقدمة بلدان آسيا والمحيط الهادي التي حققت انخفاضا في عدد السكان الذين يعانون الجوع، حيث شهدت انخفاضا في أعدادهم من 194 مليونا إلى 150 مليونا. وفي الهند أكبر عدد من ناقصي التغذية في العالم، إذ يبلغ 212 مليونا، أي أقل قليلا من العدد المقدّر للفترة 1990-1992 وهو 215 مليونا. وفي بنغلاديش وباكستان، حيث ترتفع مستويات انتشار نقص التغذية، هناك نسبة 15 في المائة من الجياع في الإقليم، مع حدوث زيادة في نسبة انتشار نقص التغذية وفي الأعداد المطلقة للجياع في باكستان.

ويُبيِّن الشكل 15 التقدم الذي أحرزه كل بلد لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وحتى الآن، لم يبلغ أي بلد في الإقليم هذا الهدف. وفي بلدين، هما ميانمار وفييت نام، انخفض عدد ناقصي التغذية بأكثر من 25 في المائة. وعلاوة على ذلك، كان أهم تقدم من حيث القيمة النسبية هو التقدم الذي حققته الصين وتايلند وإندونيسيا. أما أخطر تدهور في الأمن الغذائي، فقد شهدته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث زاد عدد ناقصي التغذية بأكثر من الضعف أي من 3.6 مليون إلى 7.9 مليون.

محاربة الجوع: أسباب النجاح والنكسات

في معظم بلدان الإقليم، تعيش غالبية السكان وغالبية الفقراء ومن يفتقرون إلى الأمن الغذائي في المناطق الريفية. ولذا، فإن وجود اقتصاد ريفي مفعم بالحيوية شرط مسبق للحد من نقص التغذية. وكذلك فإن النمو الناتج عن زيادة الإنتاجية (زيادة الغلة) في الزراعة يمكن أن يكون له أثر إيجابي قوي على الاقتصاد الريفي غير الزراعي من خلال زيادة الطلب على السلع غير الزراعية المنتجة محليا وبالإبقاء على أسعار الأغذية منخفضة. وزيادة إنتاجية صغار المزارعين تتسم بأهمية خاصة، لأنهم والعاملين الريفيين أكثر عرضة لإنفاق أي دخل إضافي على الأغذية والمنتجات الأساسية غير الزراعية وعلى الخدمات الناشئة في المناطق الريفية. وهكذا فإن النمو الزراعي يمثل حلقة متماسكة تتآزر فيها الأنشطة الزراعية والأنشطة

13

عدد ناقصي التغذية: آسيا والمحيط الهادي

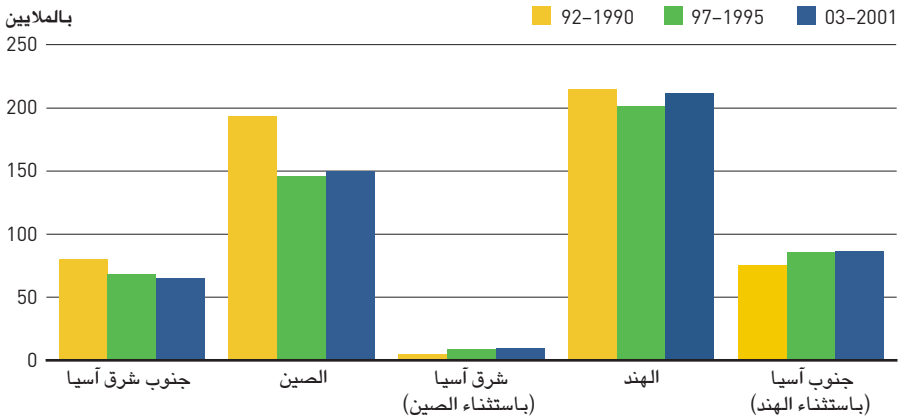

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

14

نسبة ناقصي التغذية: آسيا والمحيط الهادي

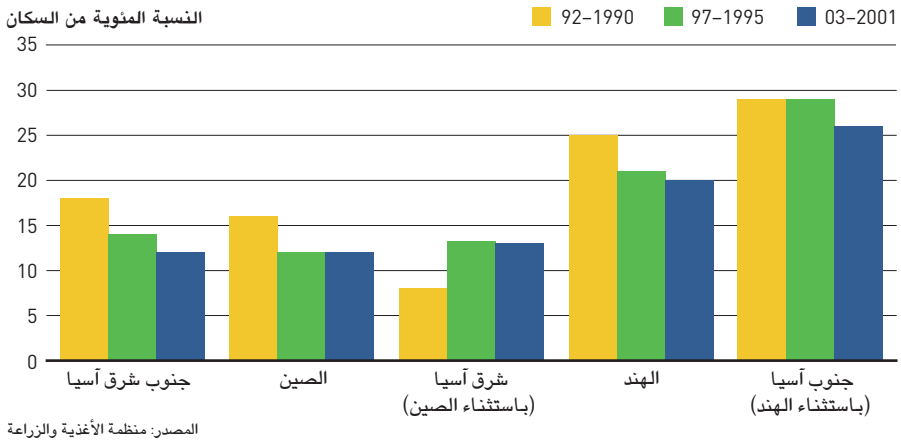

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

عدد ناقصي التغذية: التقدُّم والنكسات في بلدان آسيا والمحيط الهادي

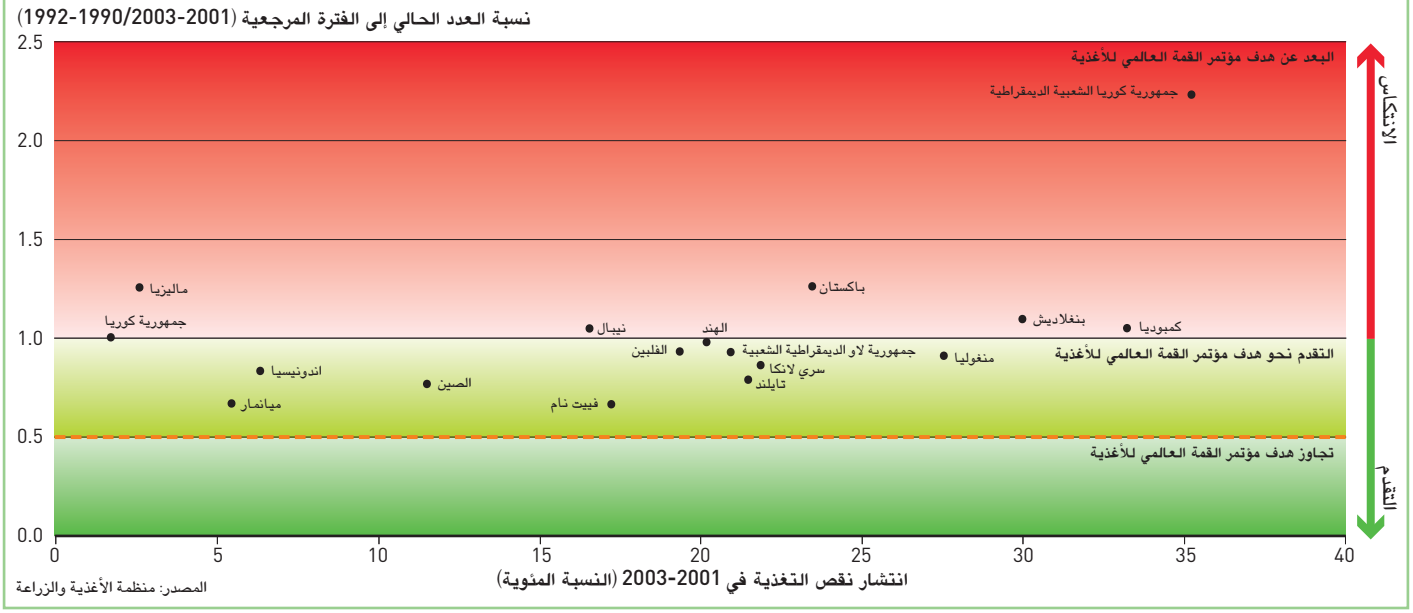

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الريفية غير الزراعية. كما يمكن أن يساهم هذا النمو مساهمة قوية في الحد من أعداد ناقصي التغذية، خصوصا عندما لا يكون انعدام المساواة في الدخل أساسا هو الظاهر للغاية وعندما يكون النمو السكاني معتدلا.

والصين وفييت نام يجسدان هذه العملية. ففي الفترة من 1990-1992 إلى 2001-2003 انخفض عدد الجياع في الصين من 194 مليونا إلى 150 مليونا، كما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 16 إلى 12 في المائة. وقد تحقق ذلك من خلال النمو الاقتصادي والزراعي القوي، حيث زاد النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 8 في المائة خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة قدرها 2.5 في المائة، وزاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة قدرها 5.4 في المائة سنويا. وفي الوقت ذاته، كان معدل النمو السكاني السنوي لا يتجاوز 1 في المائة.

وفي حقيقة الأمر، كان الانخفاض السريع في معدلات الجوع والفقر في الصين قد بدأ قبل ذلك بكثير، وقد نجم عن إصلاحين زراعيين رئيسيين بدأ في عام 1978، عندما سُمح للأسر بتأجير أرض من التعاونيات ورُفعت الأسعار التي تشتري بها الدولة من المنتجين الحبوب الغذائية والمحاصيل الزيتية والخنازير[11].

واستجابة لذلك، زاد الإنتاج والدخل الزراعيان زيادة هائلة، حيث زاد نصيب الفرد من الدخل الريفي بنسبة 90 في المائة خلال الفترة ما بين عام 1980 وعام 1985. ومن عام 1985 فصاعدا، بدأت المشروعات الريفية غير الزراعية تتوسع بسرعة أيضا. وبحلول عام 2000، كانت هذه المشروعات قد استوعبت نحو ربع القوة العاملة الريفية، وكانت تساهم بنسبة تبلغ نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي القطري، بينما كانت الأسر الزراعية تستمد ما يقرب من 50 في المائة من دخلها من مصادر غير زراعية[12]. وانخفض عدد الفقراء في ريف الصين من نحو 490 مليونا في عام 1979 إلى نحو

انعدام الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

شهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زيادة حادة في نسبة انتشار نقص التغذية وفي عدد الجياع خلال الفترة من 1990-1992 إلى 2001-2003. وتضاعفت نسبة انتشار نقص التغذية، كما زاد العدد المطلق للجياع بأكثر من الضعف حيث بلغ نحو 8 ملايين شخص.

ويبدو أن الاتجاهات السلبية في النمو الاقتصادي هي السبب الأساسي لذلك. ولا تتوافر إحصاءات عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل من الصعب تقييم مدى أبعاد المشكلة. إلا أن بيانات الإنتاج الغذائي المتاحة تشير إلى أن نصيب الفرد انخفض بمعدل قدره 2.2 في المائة سنويا خلال تلك الفترة. وفي عام 2003 كانت الغالبية الساحقة من سكان البلد البالغ عددهم 23 مليونا تعتمد على الحبوب الغذائية المتوافرة من خلال نظام التوزيع العام.

نقص التغذية في الأقاليم

16

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل
(النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)

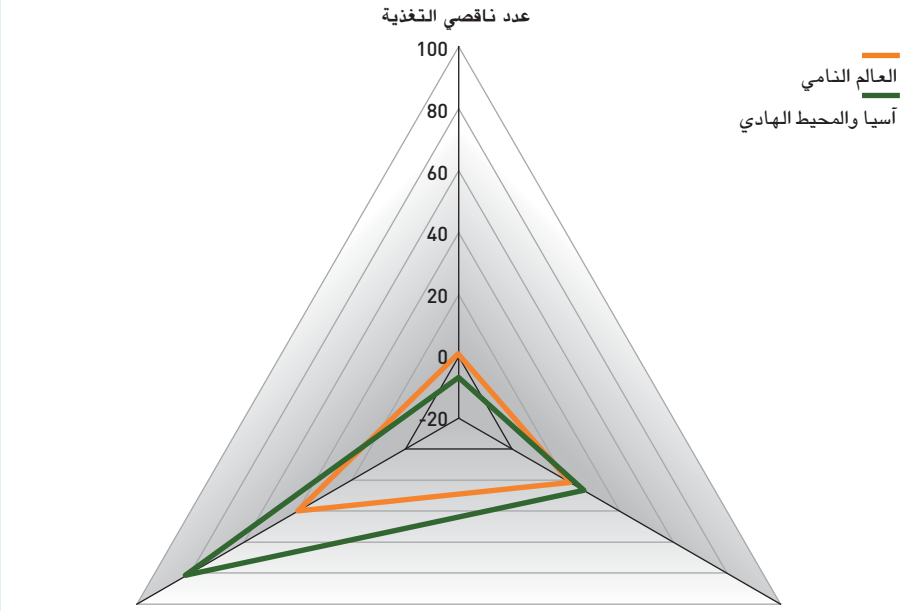

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

90 مليونا في عام 2002 حسب خط الفقر الذي حدده البنك الدولي، وهو دولار أمريكي واحد في اليوم[13]. كما انخفض عدد ناقصي التغذية من 387 مليونا في الفترة 1969-1971 إلى العدد الحالي البالغ 150 مليونا .

وحدث تباطؤ في معدل انخفاض الجوع في الصين خلال النصف الثاني من التسعينات[14]. ويُعزى هذا التباطؤ، جزئيا على الأقل، إلى ضعف الأداء الاقتصادي للمناطق الريفية المعزولة والمحرومة نسبيا حيث توجد غالبية السكان الباقين الذين يعانون نقص التغذية. ويتأتى معظم الإنتاج الزراعي من نحو 200 مليون مزرعة صغيرة للغاية (0.65 هكتار أو أقل)[15]. والخطوات التي اتخذتها حكومة الصين مؤخرا لتنشيط المناطق الريفية تنطوي على وعد بإمكانية أن يتسارع الحد من الجوع خلال العقد المقبل.

وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003، خفضت فييت نام نسبة انتشار نقص التغذية من 31 إلى 17 في المائة، كما خفضت عدد ناقصي التغذية من 21 مليونا إلى 14 مليونا. وكما هو الحال في الصين، نجم تسارع الحد من الجوع والفقر عن إصلاحات اقتصادية وزراعية نُفذت في الثمانينات وتتجه إلى السوق. فأحد برامج الإصلاحات الاقتصادية هذه وفّر للمزارعين القدرة على التحكّم بالأراضي ومكّنهم من زيادة المبيعات في الأسواق وخفّض الضرائب الزراعية المفروضة عليهم. وكما هو الحال في الصين أيضا، كانت القوى المحركة تتمثل في النمو القوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (5.7 في المائة سنويا في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003) والناتج المحلي الإجمالي الزراعي (2.5 في المائة سنويا)، وكذلك التوسع السريع في الإنتاج الغذائي. وساهم أيضاً أحد برامج استئصال الفقر الموجّه نحو الاستثمار في البنى التحتية الريفية في إعطاء دفعة قوية للإنتاج الزراعي وللحد من الجوع. وما زالت فييت نام من بلدان الدخل المنخفض، ويمثل الإبقاء على زخم الحد من الجوع تحديا هائلا بالنسبة لها.

ولم تشهد كمبوديا والهند أي تغيير ملحوظ في العدد الكلي لناقصي التغذية لديهما على الرغم من النمو القوي في نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ نسبة 4 في المائة سنويا في كمبوديا خلال الفترة ما بين عام 1993 وعام 2003، ونسبة 3.9 في المائة سنويا في الهند خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003. إلا أن الأداء الاقتصادي الجيد بوجه عام كان متفاوتا فيما بين القطاعات، ولم يستند إلى النمو الزراعي القوي؛ فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي زاد بمعدل سنوي قدره 0.7 في المائة فقط في كمبوديا خلال الفترة ما بين عام 1993 وعام 2003، وبمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة فقط في الهند خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003[16].

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تمثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نسبة 6 في المائة من ناقصي التغذية في العالم النامي و11 في المائة من العدد الكلي للسكان. وتبلغ نسبة انتشار نقص التغذية بين سكان الإقليم 10 في المائة، وهي تمثّل ثاني أقل نسبة بين الأقاليم النامية.

وإذ يحقق هذا الإقليم انخفاضا في عدد ناقصي التغذية من 59 مليونا في الفترة 1990-1992 إلى 52 مليونا في الفترة 2001-2003، فإنه يمضي قُدما نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أنه من الضروري الإسراع بوتيرة التقدم الذي يتفاوت بين الأقاليم الفرعية، إذ يتركز معظمه في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. أما أمريكا الوسطى، من ناحية أخرى، فقد شهدت اتجاها تصاعديا في كل من أعداد ناقصي التغذية ونسبة انتشار نقص التغذية. وفي المكسيك[17] ظلت نسبة انتشار نقص التغذية كما هي منخفضة نسبيا بينما زاد عدد ناقصي التغذية.

ويبيّن الشكل 19 التفاوت الواسع في تقدم البلدان نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. فهناك بضعة بلدان بلغت فعلا الهدف المذكور، وهي كوبا وغيانا وبيرو، بينما تقترب شيلي وأوروغواي من بلوغه اقترابا شديدا. وخفّضت إكوادور وجامايكا عدد ناقصي التغذية فيهما بنسبة تبلغ نحو 25 في المائة. كما حققت البرازيل وسورينام تقدما مماثلا. وحققت أغلبية بلدان أمريكا الجنوبية تقدما نحو بلوغ الهدف، ولكن سُجلت زيادة كبيرة في معدل الجوع في فنزويلا. وسُجلت أيضا نكسات في معظم بلدان أمريكا الوسطى، وخصوصا غواتيمالا وبنما. وشهدت هايتي انخفاضا في عدد ناقصي التغذية، ولكن انتشار نقص التغذية بين 47 في المائة من السكان يظل هو الأعلى بمراحل في الإقليم.

بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في بيرو

تفاقم انعدام الأمن الغذائي في بيرو خلال السبعينات، وخصوصا خلال الثمانينات. فقد تضاعفت نسبة انتشار نقص التغذية من 21 في المائة في الفترة 1969-1971 إلى 42 في المائة في الفترة 1990-1992. وفي التسعينات انعكس هذا الاتجاه في نهاية الأمر. وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003 انخفض عدد ناقصي التغذية من 9.3 مليون إلى 3.3 مليون شخص، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 42 إلى 12 في المائة من السكان.

ويمكن أن يعزى تحسُّن الأمن الغذائي إلى جملة أمور منها انخفاض التضخم. وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003 زاد النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1 في المائة سنويا، رغم النكسات التي نجمت عن حالة الاضطراب التي سادت أسواق العالم المالية في أواخر التسعينات.

وكانت قوة النمو الزراعي من العوامل الرئيسية للنجاح. فقد بدأت بيرو في تطبيق إصلاحات في القطاع الزراعي، من بينها إصدار تشريعات بشأن المعاملات المتعلقة بالأراضي واستحقاقات ملكيتها، أدت إلى تحسين إمكانية الحصول على الائتمان. وزادت القيمة الزراعية المضافة لكل عامل بنسبة 4 في المائة سنويا خلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003.

ومع ذلك تظل في بيرو مستويات مرتفعة من نقص التغذية والفقر. ويتمثل التحدي في الإبقاء على وتيرة التحسينات في مجال الحد من الفقر والجوع، وتوسيع نطاق المكاسب لتشمل المناطق الأفقر في البلد.

محاربة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

إن نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية أعلى عموما في الإقليم مما هو في كل من آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي

17

عدد ناقصي التغذية: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

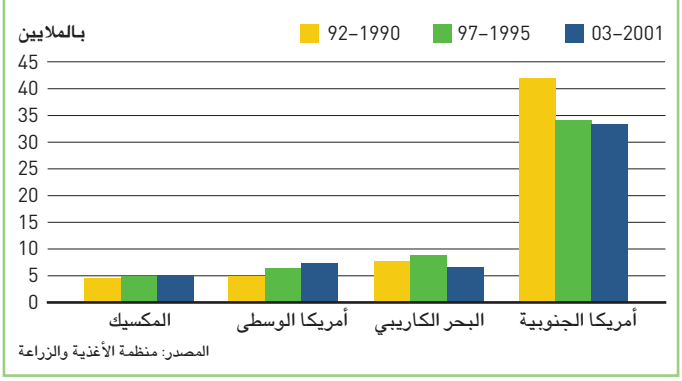

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

18

نسبة ناقصي التغذية: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

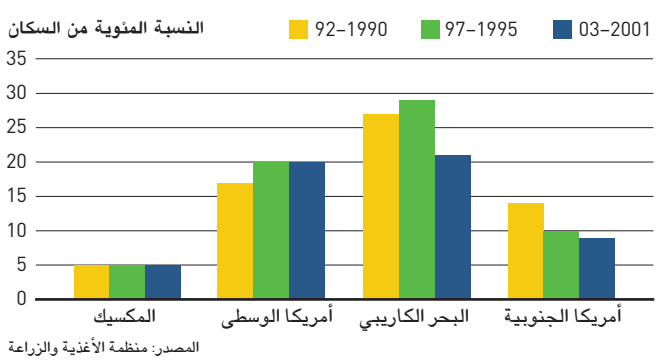

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجوع في العالم

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2006. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006. روما.

انتشار الجوع في 2001-2003

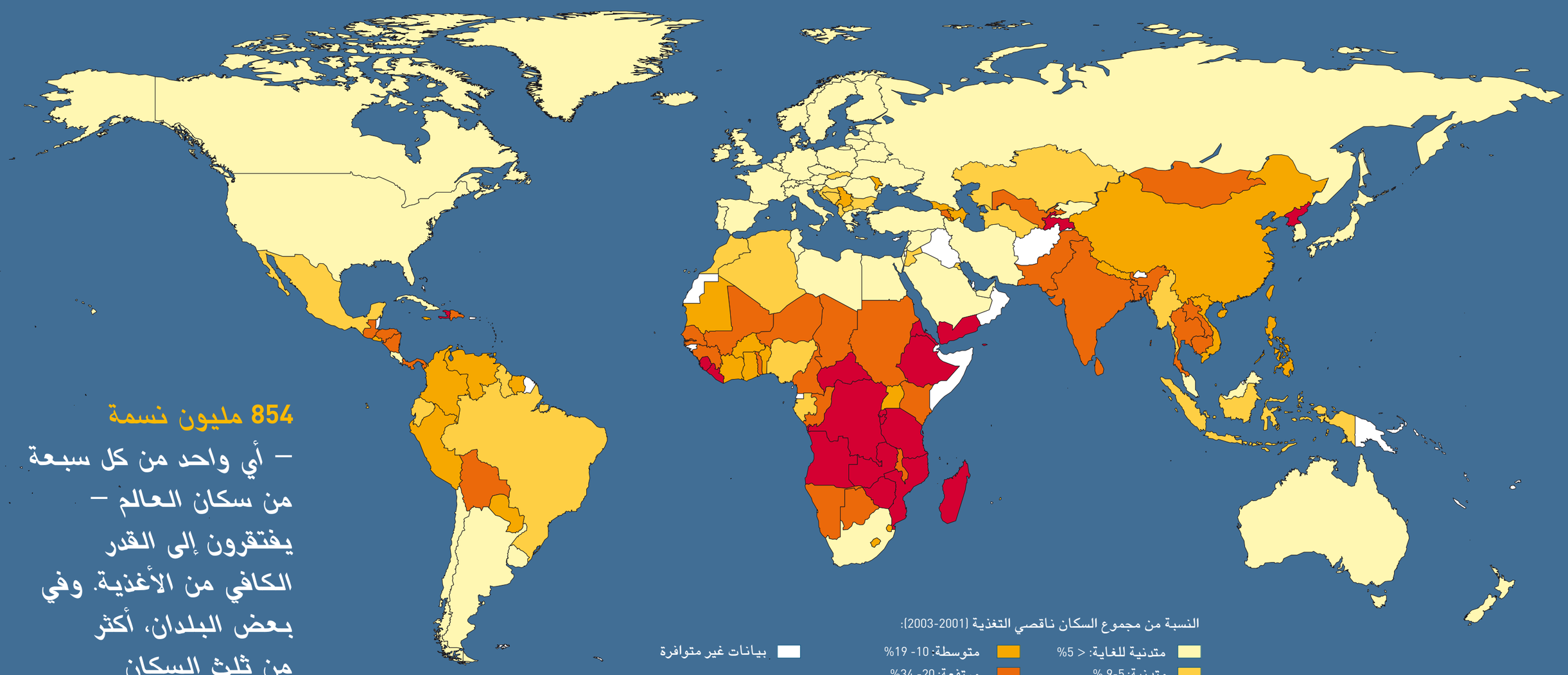

854 مليون نسمة – أي واحد من كل سبعة من سكان العالم – يفتقرون إلى القدر الكافي من الأغذية. وفي بعض البلدان، أكثر من ثلث السكان يعاني الجوع.

التقدم والنكسات في مجال الحد من الجوع منذ 1990-1992

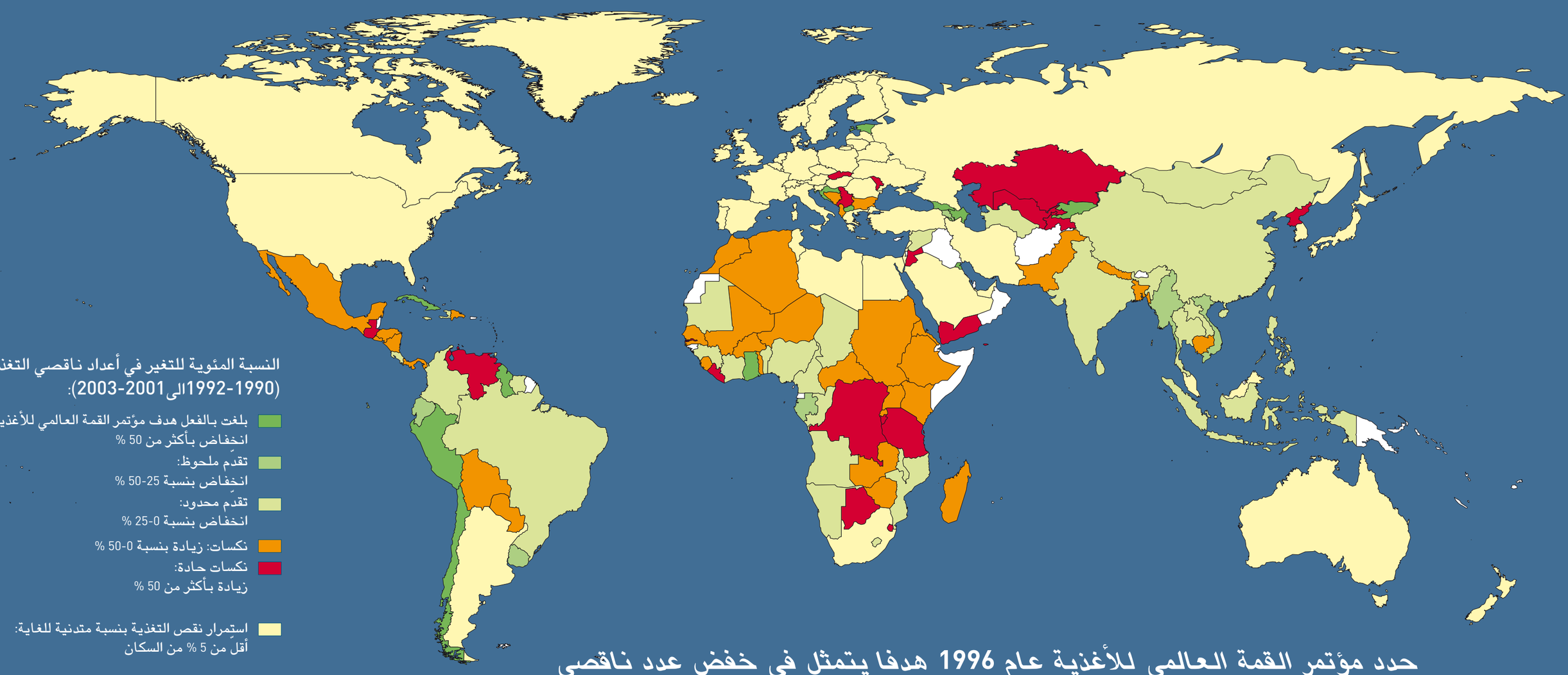

حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 هدفا يتمثل في خفض عدد ناقصي التغذية في العالم إلى النصف في موعد أقصاه عام 2015. وقد مرّت عشر سنوات والجوع في العالم لم يطرأ عليه تقريبا أي انخفاض.

من غير المقبول على الإطلاق أن يستمر الجوع في عالم من الوفرة. ومن واجبنا جميعاً التحرّك لاستئصال الجوع. وهذا هدف باستطاعتنا بلوغه.

© FAO 2006

AD/I/A0750Ar/1/10.06/1000

FIAT PANIS

www.fao.org

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو اقليم أو مجال بحري، أو فيما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

تفاقم انعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا

خلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003، تضاعف عدد ناقصي التغذية في غواتيمالا ليبلغ 2.8 مليون شخص، وزادت نسبة انتشار نقص التغذية من 16 إلى 23 في المائة من السكان. وهناك واحد وثلاثون في المائة من السكان في حالة فقر مدقع، ويعيش ما يقرب من 80 في المائة منهم في المناطق الريفية[1]. وغالبية فقراء الريف من السكان الأصليين الذين يعتمدون على زراعة الكفاف أو على العمل الزراعي.

ومن المعوقات القائمة منذ أمد طويل، التفاوت في إمكانية الحصول على موارد الإنتاج، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة قدرها 2 في المائة من السكان تملك 72 في المائة من الأراضي الزراعية، بينما يملك ذوو الحيازات الصغيرة التي تقل عن 7 هكتارات (87 في المائة من جميع المزارع) 15 في المائة فقط[2]. كما أن إنتاجية صغار المزارعين يعيقها أيضا سوء البنية التحتية وانخفاض مستويات التعليم والإنفاق الاجتماعي في المناطق الريفية. فالإنفاق الاجتماعي هو الأدنى في الإقليم وإن كان قد ارتفع منذ عام 1990[3].

وتفاقم انعدام الأمن الغذائي أيضا بفعل الكوارث الطبيعية. ومن بين الكوارث التي حدثت مؤخرا تأثيرات النينيو التي أعقبها إعصار ميتش في عام 1998، والجفاف في عام 2001، وإعصار ستان في أكتوبر/تشرين الأول 2005. ويقدّر أن إعصار ستان تسبب في خسائر تعادل 3.4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي[4].

وفي عام 2000، كان إنتاج البن يمثل 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، و4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، و19 في المائة من إيرادات التصدير، و30 في المائة من اليد العاملة الريفية. ولكن الانخفاض في أسعار البن الدولية، منذ أواخر التسعينات، أثّر تأثيرا شديدا على ربحية كل من صغار المنتجين، وهم الأكثر عددا، والمزارع الكبيرة ومتوسطة الحجم التي تمثل 80 في المائة من الإنتاج الكلي. وأدى انخفاض الطلب على العمل في المزارع إلى خسائر في اليد العاملة تعادل 78 000 فرصة عمل على أساس التفرغ كما أدى إلى تدني الأجور الريفية[5].

للإطلاع على الهوامش، يرجى الرجوع إلى صفحة 39.

تهميش ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين الفقراء يشكل تحديا يجب مواجهته.

وفي بلدان كثيرة، تعتبر إيرادات التصدير بالغة الأهمية لضمان الواردات من الأغذية الأساسية. وبالنسبة للبلدان التي توجد فيها درجة تركيز عالية لسلع التصدير، تكون إيرادات الصادرات وسُبل كسب عيش الأفراد الذين يعتمدون على الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة عرضة لتقلبات الأسعار الدولية. فعلى سبيل المثال، كانت للانخفاض الحاد في أسعار البن في السنوات الأخيرة عواقب سلبية شديدة على الأمن الغذائي في بلدان أمريكا الوسطى.

وفي بلدان عديدة بالإقليم، يؤدي التعرُّض للهزات الطبيعية إلى زيادة ضعف أشد فئات السكان فقرا. ومن بين الأمثلة على ذلك خلال العقد الماضي، ظاهرة النينيو التي تسببت في حالات جفاف وفيضان في بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والانديز في عامي 1997 و 1998، وإعصارا جورج وميتش اللذان تسببا في تدمير الأرواح والمحاصيل والبنية التحتية في كثير من بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في عام 1998.

20

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)

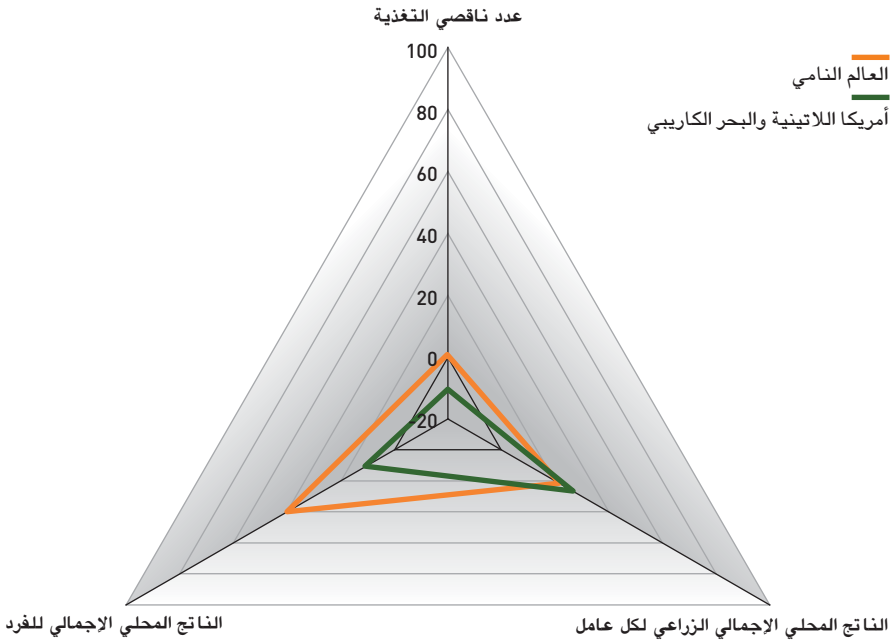

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

نقص التغذية في الأقاليم

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

يشهد الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أقل نسبة لانتشار نقص التغذية بين الأقاليم النامية، إذ تبلغ نسبة ناقصي التغذية فيه 9 في المائة من السكان. ويرجع قدر كبير من هذا الاختلاف إلى ارتفاع الدخل نسبيا و/أو التقليد المتمثل في إتباع سياسات تقديم الدعم والإعانات الغذائية في بعض البلدان. وبالنسبة للعالم النامي، يمثل الإقليم نحو 5 في المائة من ناقصي التغذية ونحو 8 في المائة من عدد السكان.

ومع أن انعدام الأمن الغذائي في الإقليم منخفض نسبيا، فإنه مستمر بل ويرتفع في حقيقة الأمر من حيث كل من الأعداد المطلقة ونسبة الانتشار. فخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003، أدى ارتفاع نسبة انتشار الجوع من 8 إلى 9 في المائة، إلى جانب معدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى زيادة عدد ناقصي التغذية من 25 مليونا إلى 38 مليونا. وباستثناء أفغانستان والعراق (حيث تتسم البيانات المتوافرة بشدة غموضها) زاد عدد ناقصي التغذية من 15 مليونا إلى 20 مليونا وارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من 5 إلى 6 في المائة.

واليمن هو البلد الوحيد بين بلدان الإقليم (باستثناء أفغانستان والعراق) الذي يعاني مستويات شديدة الارتفاع لانعدام الأمن الغذائي؛ فأكثر من ثلث سكانه يعانون نقص التغذية المزمن. وفي البلدان الباقية، باستثناء الأردن والمغرب، تقل نسبة انتشار نقص التغذية عن 5 في المائة.

ويبيّن الشكل 23 التقدم الذي أحرزه كل بلد من البلدان لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. والكويت هي وحدها التي بلغت الهدف، ولكن سجلها الذي يبدو باهرا فيما يتعلق بالحد من الجوع، يجب أن يُنظر إليه في سياق ارتفاع مستوى نقص التغذية ارتفاعا غير عادي في الفترة المرجعية (1990-1992) التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك في أعقاب الاحتلال العراقي وحرب الخليج الأولى. وخفّضت الإمارات العربية المتحدة تخفيضا كبيرا من عدد ناقصي التغذية لديها، بينما نجحت في الوصول بنسبة انتشار نقص التغذية إلى مستوى منخفض للغاية. وحققت سوريا ومصر تخفيضات ضئيلة في عدد مَن يعانون

21

عدد ناقصي التغذية: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

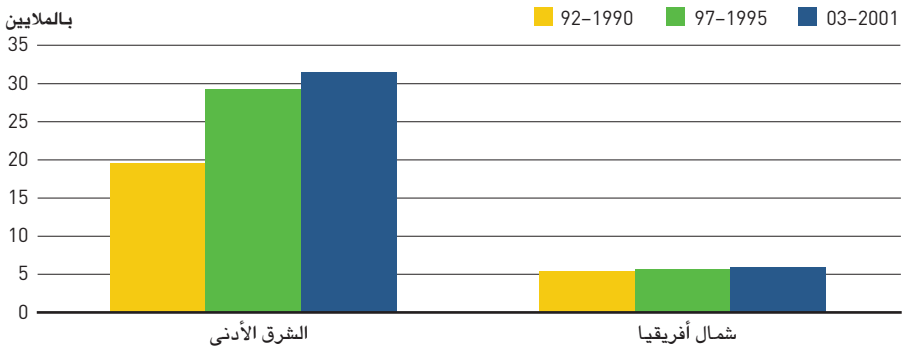

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن

زاد عدد من يعانون الجوع في اليمن من 4.2 مليون في الفترة 1990-1992 إلى 7.1 مليون في الفترة 2001-2003، وارتفعت نسبة ناقصي التغذية من 34 إلى 37 في المائة. ويندرج هذا البلد ضمن فئة البلدان ذات الدخل المنخفض، ويعتمد اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية. وقد انخفض متوسط إمدادات الطاقة، البالغ 2 020 سعرا حراريا للفرد يوميا في 2001-2003، انخفاضا طفيفا بعد أن كان 2 040 سعرا حراريا في السنوات العشر التالية للفترة 1990-1992. ويعد النمو السكاني في اليمن من بين أعلى مستويات النمو في العالم، مما يرفع بشكل ملحوظ مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ويضاعف من الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية في البلد. وقد تحسّنت عموما المؤشرات الاجتماعية منذ عام 1990 ولكنها ما زالت ضعيفة؛ وترتيب اليمن هو 151 بين 177 بلدا حسب دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005.

ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان وأكثر من 80 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية، ويعمل في الزراعة ما يقرب من 50 في المائة من القوى العاملة. ولم يستطع الإنتاج الزراعي أن يواكب النمو السكاني السريع، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات الزراعية زيادة كبيرة.

وتعتبر التنمية الريفية بالغة الأهمية لتحسين الأمن الغذائي. ويواجه قطاع الزراعة انخفاض الإنتاجية نتيجة للافتقار إلى الاستثمارات وعدم كفاية إمدادات المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة. وسرعة استنزاف موارد المياه الجوفية يمكن أن تكون أخطر مشكلة تواجه البلد ككل والقطاع الزراعي بوجه خاص. إذ أن نحو 42 في المائة من أراضي المحاصيل مروية وأكثر من 75 في المائة من الأراضي المروية تستخدم المياه الجوفية. ومن ثم، فإن ضمان الاستخدام المستدام لموارد المياه الشحيحة أمر بالغ الأهمية لتنمية المناطق الريفية.

وثمة عامل آخر غالبا ما يتعلق باليمن وهو إنتاج واستخدام نبات القات الورقي المنبِّه الذي يتنافس مع الإنتاج الغذائي على الموارد، ومن بينها المياه، ومع نفقات الأسر الزراعية على الأغذية. وقد بدأت الحكومة حملة لمكافحة مضغ أوراق القات، ويجري تشجيع المزارعين على التحوُّل إلى زراعة محاصيل تصدير عالية القيمة وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه.

22

نسبة ناقصي التغذية: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

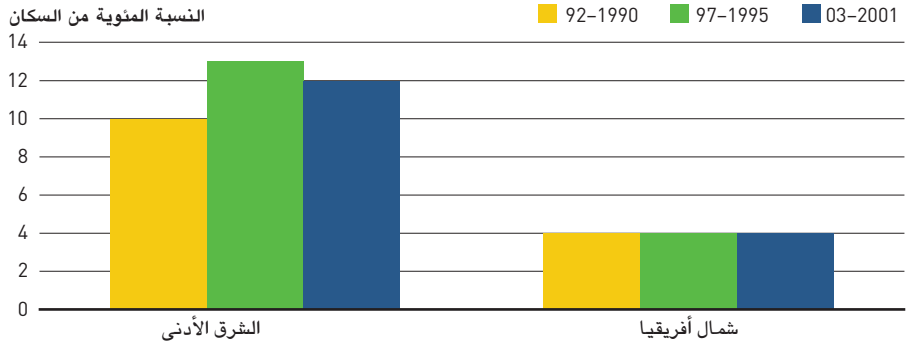

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجوع وحققتا انخفاضا أكبر نوعا ما في نسبة انتشار نقص التغذية التي تقل في كلا البلدين عن 5 في المائة. وشهدت البلدان الباقية (خصوصا الأردن واليمن) زيادات في أعداد الجياع.

محاربة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

يعتمد الإقليم اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية، وتشكل الإيرادات بالعملات الأجنبية عاملا رئيسيا للأمن الغذائي. وتؤثر التقلبات في أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، تأثيرا مباشرا على اقتصادات البلدان المصدّرة، وتأثيرا غير مباشر على البلدان غير المصدرة للنفط، وخصوصا من خلال تدفقات التحويلات المالية من العمال المهاجرين فيما بين الأقاليم. ومن ثم، كان للانخفاض في أسعار النفط أثناء التسعينات أثر سلبي على الأمن الغذائي في الإقليم، بينما يمثّل الانتعاش الحالي لتلك الأسعار منذ عام 2002 قوة اقتصادية شديدة التأثير.

وتعيش غالبية فقراء الإقليم، الذين تبلغ نسبتهم نحو 70 في المائة، في المناطق الريفية، بينما يبلغ عدد سكان الريف 43 في المائة [19]. وفي ما يتعلق بالمجتمعات الريفية، تظل الزراعة المصدر الرئيسي لليد العاملة والدخل وتمثل القوة المحركة للاقتصاد الريفي. ويخضع أداء القطاع للظروف المناخية المتقلبة، وخصوصا في ما يتعلق بهطول الأمطار. وباستثناء مصر، حيث يُروى معظم الأراضي الزراعية، كثيرا ما يُسفر الجفاف عن حالات نقص شديد في الإنتاج، مما يفرض ضغطا هائلا على دخل المزارع وفواتير الواردات الغذائية. كما أن تزايد ندرة المياه في الإقليم يحد من مدى إمكانية التوسع الزراعي ويعرّض سُبل عيش السكان الزراعيين والريفيين لأزمة شديدة. وإدخال تحسينات في كفاءة استخدام المياه وممارسات إدارتها أمر بالغ الأهمية لتحسين أداء الزراعة والاقتصادات الريفية.

23

عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

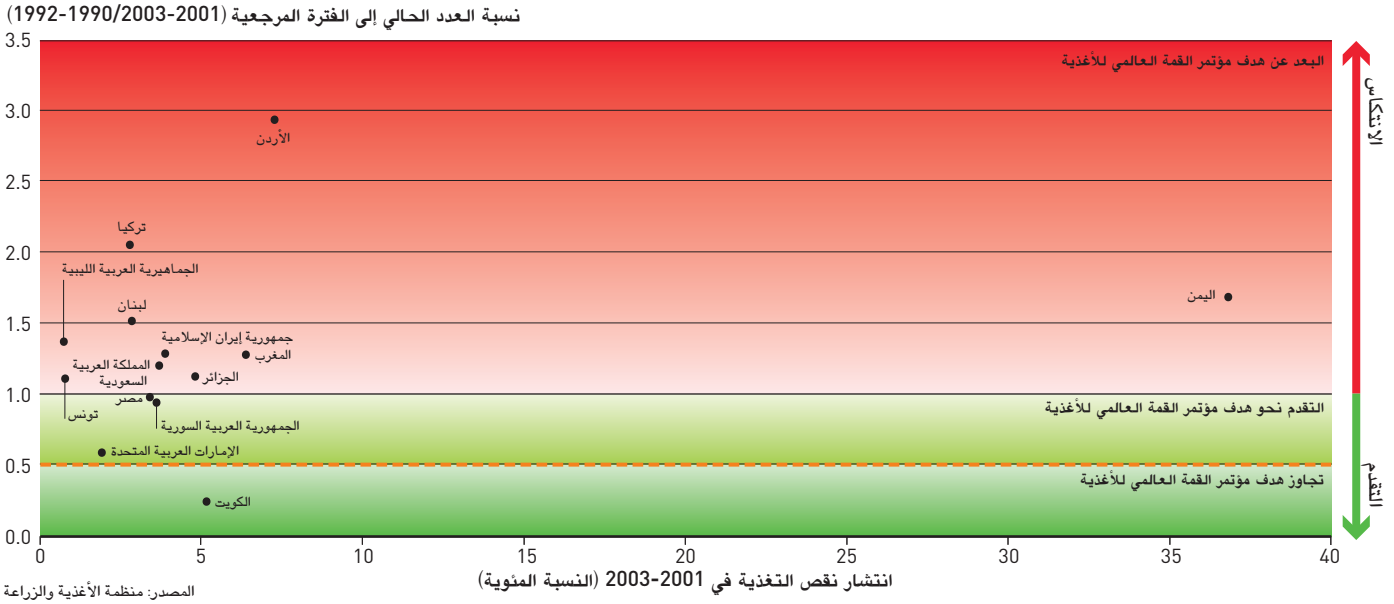

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص التغذية في الأقاليم

ارتفاع نقص التغذية في الأردن

خلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001–2003، زاد عدد من يعانون الجوع في الأردن من 100 000 إلى 400 000، وزادت نسبة انتشار نقص التغذية بين السكان من 4 إلى 7 في المائة. وقلة الموارد، وخصوصا المياه، تؤدي إلى اعتماد الأردن اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية. فالزراعة لا تمثل سوى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتستخدم 10 في المائة فقط من القوى العاملة.

ويتأثر الاقتصاد الأردني تأثيرا شديدا بالعوامل الخارجية، وكان أداؤه يجسِّد إلى حد كبير التقلبات في أسعار النفط على مدى العقدين الماضيين وكذلك الصراعات في الإقليم. وبعد فترة كساد اقتصادي طويلة بدأت في منتصف الثمانينات، يشهد الأردن مرة أخرى نموا اقتصاديا مضطردا. وقد نجحت الحكومة، رغم دينها الخارجي الكبير، في تعبئة نفقات عامة من أجل أنشطة اجتماعية كالصحة والتعليم. إلا أن البطالة ما زالت مرتفعة وما زال الفقر متفشيا على الرغم من التقدم المحرز للحد منه. وبينما يقل دخل 2 في المائة من السكان عن خط الفقر الدولي الذي حدده البنك الدولي، وهو دولار واحد يوميا، يعيش 7 في المائة منهم بأقل من دولارين يوميا. ومع تزايد القوى العاملة بنسبة 4 في المائة سنويا، يُعتبر حاليا نقص فرص العمل التهديد الرئيسي للأمن الغذائي. وعلى المدى الأطول، قد تكون ندرة المياه الشديدة عائقا لآفاق النمو والتنمية في البلد.

ومن التحديات المهمة بالنسبة للإقليم، تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة الناجمة عن ارتفاع النمو السكاني. وفي هذا السياق، تعتبر الواردات الغذائية بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي، وتمثل سبيلا للحفاظ على المياه الشحيحة. إلا أن الإقليم لم ينجح بعد في إقامة صناعات موجهة إلى التصدير يمكن أن تحد من اعتماده على صادرات النفط. ويتمثل تحد آخر بالنسبة لبلدان عديدة في ضمان أن تكون مستويات النمو الاقتصادي كافية لاستيعاب التوسع السريع في القوة العاملة.

24

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)

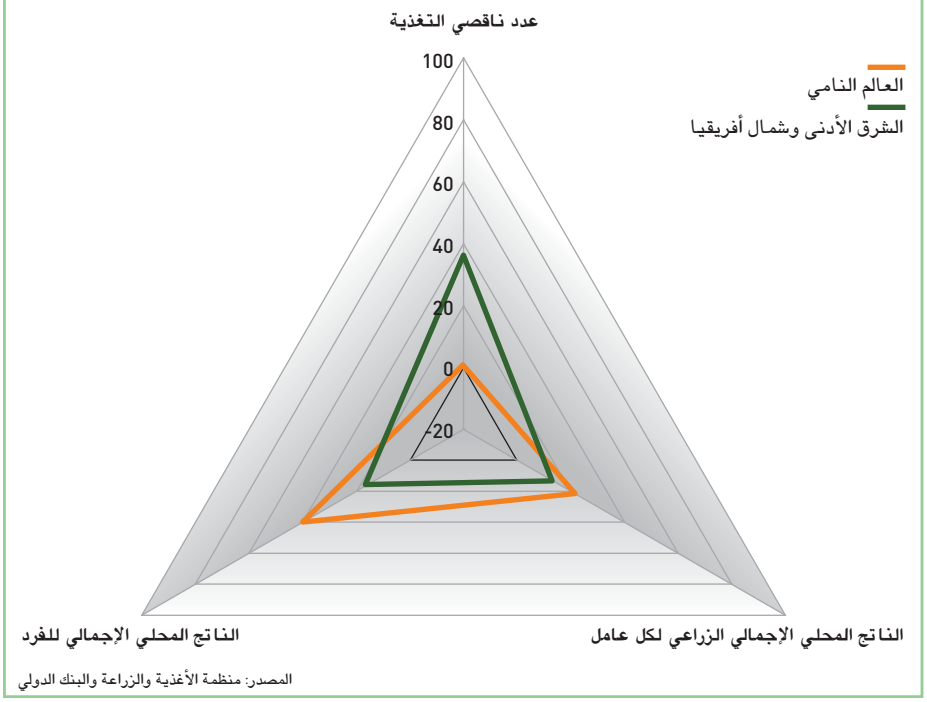

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة 13 في المائة من سكان العالم النامي و 25 في المائة من ناقصي التغذية بين هؤلاء السكان. وهي الإقليم النامي الذي يحتوي على أعلى نسبة، وهي الثلث، من الذين يعانون الجوع المزمن. وفي الفترة 2001-2003 كان 35 في المائة أو أكثر من السكان في 14 بلدا في الإقليم يعانون نقص التغذية المزمن.

ويستمر الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما ينتشر على نطاق واسع. ففي خلال الفترة ما بين 1990-1992 و 2001-2003، زاد عدد ناقصي التغذية من 169 مليونا إلى 206 ملايين، ولم ينجح في تخفيض هذا العدد سوى 15 بلدا من البلدان التي تتوافر عنها بيانات والبالغ عددها 39 بلدا. ويتزايد عدد سكان الإقليم بمعدل سنوي يبلغ نحو 2.5 في المائة، أي بسرعة أكبر من سرعة تزايد عدد الجياع، مما أدى إلى انخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية من 35 إلى 32 في المائة. فقد انخفضت هذه النسبة في 29 بلدا وزادت في عشرة بلدان.

والجهود الرامية إلى الحد من الجوع في الإقليم أعاقتها الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان، ومن بينها الصراعات التي حدثت إبّان التسعينات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومعظم الزيادة في عدد ناقصي التغذية منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، حدثت في خمسة بلدان مزقتها الحروب وهي بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، ليبريا وسيراليون. فقد بلغ عدد ناقصي التغذية في هذه البلدان 29 مليونا من إجمالي الزيادة في الإقليم التي بلغت 37 مليوناً. وأكثر ما يلفت النظر هو تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث زاد عدد ناقصي التغذية بمقدار ثلاثة أمثال، إذ ارتفع إلى 36 مليونا بعد أن كان 12 مليونا، كما ارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من 31 إلى 72 في المائة من السكان. والاستنتاج الواضح من ذلك هو أن الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو سبب رئيسي لعدم إحراز تقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويُبرز الشكل 27، الذي يبيّن التقدم الذي أحرزه كل بلد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مدى استمرار الجوع في الإقليم. وعلاوة على غانا التي بلغت الهدف بالفعل، لم تحقق سوى غابون انخفاضا في عدد ناقصي التغذية بنسبة 25 في المائة أو أكثر (ومن ثم فهي في منتصف الطريق نحو بلوغ الهدف). أما البلدان الأخرى التي خفّضت عدد ناقصي التغذية لديها هي: أنغولا، بنن، تشاد، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، ليسوتو، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق وناميبيا. ولم تشهد نيجيريا وكوت ديفوار إلا انخفاضا هامشيا فقط في أعداد ناقصي التغذية، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية.

25

عدد ناقصي التغذية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

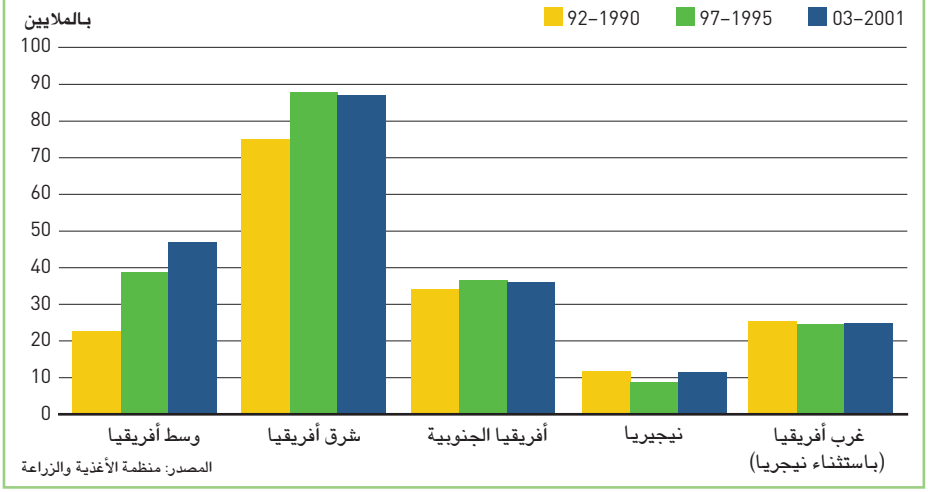

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

26

نسبة ناقصي التغذية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

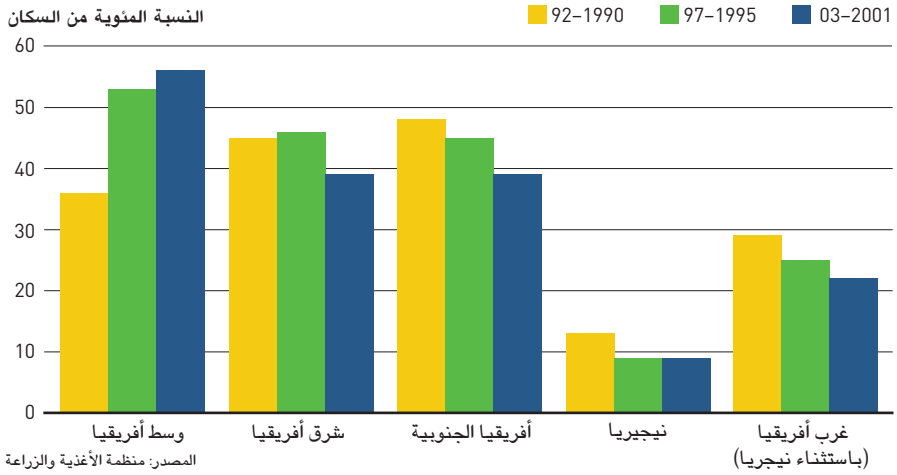

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

محاربة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

من بين البلدان التي حققت انخفاضا كبيرا في

نقص التغذية في الأقاليم

27

عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

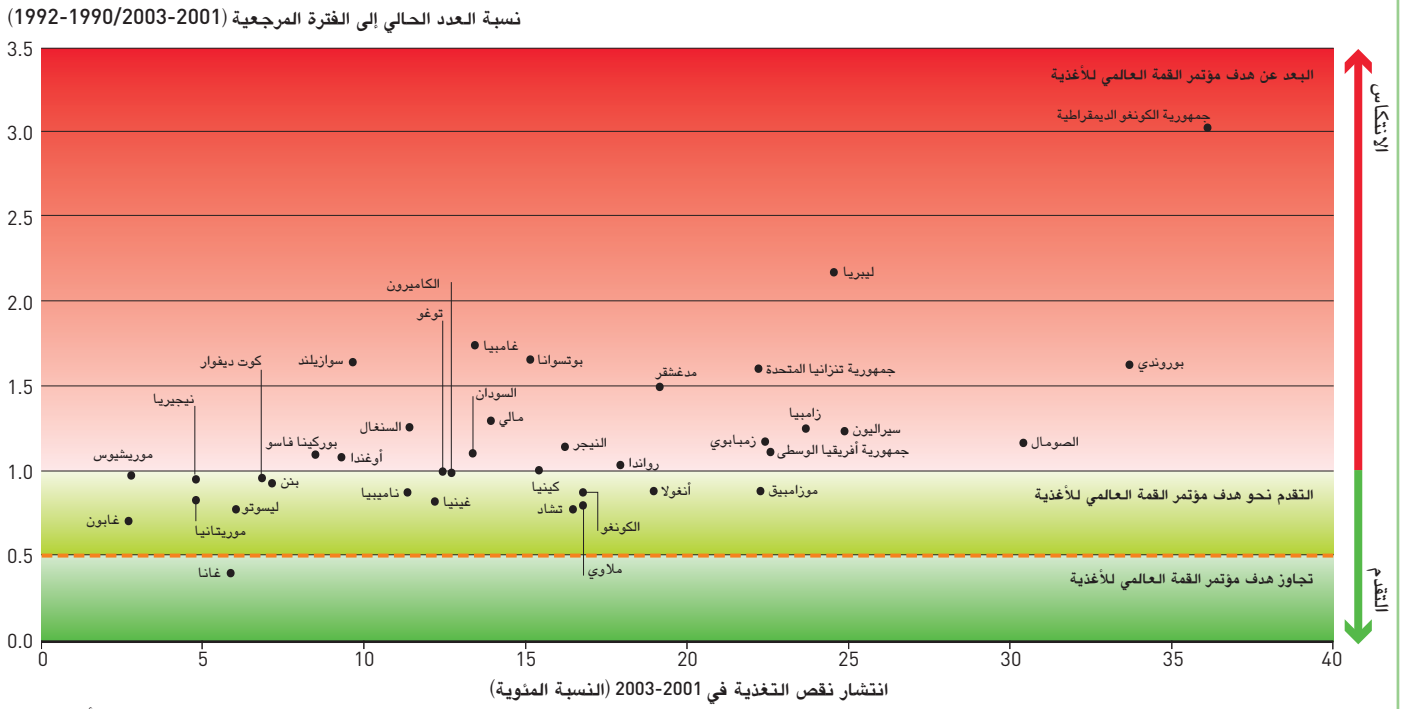

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

عدد ناقصي التغذية إثيوبيا وغانا وموزامبيق. ففي إثيوبيا انخفض عدد ناقصي التغذية بمقدار 6 ملايين (17 في المائة)، أي من 38 مليونا الى 32 مليونا، خلال الفترة ما بين 1993-1995 و2001-2003 [20]، كما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 61 إلى 46 في المائة. وفي غانا كان الأداء، من حيث القيمة النسبية، مدعاة لمزيد من الإعجاب. فقد انخفض عدد ناقصي التغذية فيها من 5.8 مليون إلى 2.4 مليون نسمة (59 في المائة)، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 37 إلى 12 في المائة. وفي موزامبيق انخفض عدد ناقصي التغذية بمقدار 900 000 (أي بنسبة 10 في المائة)، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 66 إلى 45 في المائة. ومع أن العوامل المرتبطة بالنجاح كانت متفاوتة في ما بين البلدان التي حققت نجاحا كبيرا، يبدو أنها كانت تجمع ما بين جودة أداء النمو الاقتصادي والزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي أو من الإنتاج الغذائي على وجه الخصوص. ويرد في الجدول تلخيص لأداء البلدان الثلاثة.

ونمو الإنتاج الغذائي هو السبيل الرئيسي للحد من الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تبين أن الزيادات في الإنتاج الغذائي بفعل الإنتاجية لها تأثير إيجابي قوي على الاقتصاد الريفي، مما يؤدي إلى زيادة توافر الأغذية وانخفاض أسعارها في الأسواق المحلية. وفي الوقت نفسه يوفّر تحسُّن دخل أصحاب الحيازات الصغيرة، وهم المنتجون الرئيسيون للأغذية الأساسية، حافزا للنشاط الاقتصادي الريفي، وذلك بتوليد طلب متزايد على منتجات قطاعات أخرى، سواء كانت مرتبطة بالزراعة (مثل خدمات التصنيع

الأداء الاقتصادي والزراعي في إثيوبيا وغانا وموزامبيق

	متوسط نصيب الفرد من النمو السنوي، 1990-2003		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	الإنتاج الغذائي
	(النسبة المئوية)		
إثيوبيا*	2.0	1.0-	2.3
غانا	1.8	1.1	3.3
موزامبيق	4.5	2.8	1.6

* تمثل معدلات النمو بالنسبة لإثيوبيا الفترة 1993-2003.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

والخدمات الزراعية) أو توفر سلعا استهلاكية للمزارعين.

وفي 12 بلدا في الإقليم لم يكن الانخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية كافيا ليتحول إلى انخفاض في عدد ناقصي التغذية. فهذه البلدان مترامية الأطراف على امتداد القارة، وفي معظمها، يبدو أن هناك عاملا مشتركا وهو أن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي إما انخفض أو زاد زيادة بطيئة. ومن بين هذه البلدان بوركينا فاسو وأوغندا وزامبيا.

وفي أوغندا، زاد عدد ناقصي التغذية من 4.2 مليون إلى 4.6 مليون نسمة خلال الفترة ما بين 1990-1992 و 2001-2003، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 24 إلى 19 في المائة. وقد حدث ذلك نتيجة النمو القوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط 3.8 في المائة سنويا، والنمو الأكثر تواضعا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي الذي بلغ في المتوسط 1 في المائة. وزاد أيضا متوسط استهلاك الطاقة الغذائية من 2 270 سعرا حراريا إلى 2 380 سعرا حراريا للفرد يوميا، على الرغم من تناقص نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي. وتحققت أساسا الزيادة في استهلاك الطاقة من خلال الزيادات الكبيرة في كل من الواردات الغذائية التجارية والمعونات الغذائية. وعلى الرغم من تزايد الإمدادات الغذائية بوجه عام، فإن الزيادة في الدخل الريفي، التي كان يمكن تحقيقها لو كان الإنتاج المحلي هو مصدر الإمدادات الإضافية، لم تتحقق.

وفي زامبيا، ظلت نسبة انتشار نقص التغذية كما هي تقريبا (انخفضت من 48 إلى 47 في المائة فقط)، وزاد عدد ناقصي التغذية من 4.0 مليون إلى 5.1 مليون نسمة. وكان الأداء الاقتصادي والزراعي بوجه عام متفاوتا. وفي الواقع انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 1.0 في المائة سنويا. ومن الناحية الأخرى انخفض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة.

وفي بوركينا فاسو، لم يكن الانخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية من 21 إلى 17 في المائة، خلال الفترة ما بين 1990-1992 و 2001-2003، كافيا ليحول دون حدوث زيادة في عدد ناقصي التغذية من 1.9 مليون إلى 2.1 مليون نسمة. فقد زاد نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بنفس المعدل المتوسط المسجل في موزامبيق التي حققت نجاحاً أكبر في هذا المجال (1.6 في المائة سنويا). ومن جهة أخرى، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد والناتج المحلي الإجمالي الزراعي أقلّ بمعدّل سنوي قدره 1.7 و1.1 فى المائة على التوالي. وزاد أيضا نصيب الفرد من الواردات الغذائية زيادة طفيفة. ونتيجة لذلك، زاد متوسط استهلاك الطاقة الغذائية زيادة طفيفة من 2 350 سعرا حراريا إلى 2 460 سعرا حراريا للفرد يوميا خلال تلك الفترة. وكان هذا كافيا لتحقيق انخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية وليس في عدد ناقصي التغذية.

28

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل
(النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)

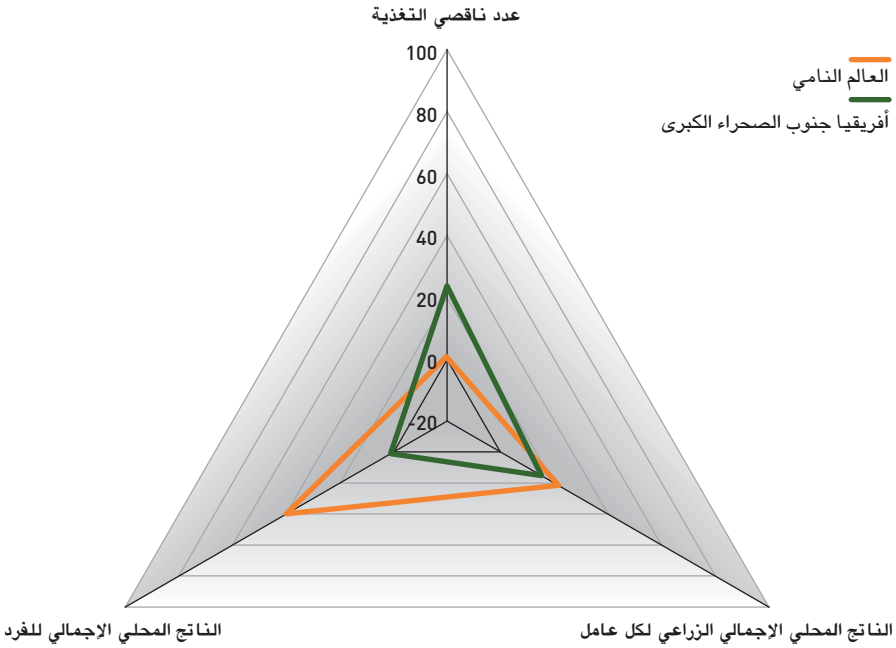

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

نقص التغذية في الأقاليم

البلدان التي تمر بمرحلة تحول

تتباين الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول تباينا شديدا في مجموعها، وهي حقيقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل اتجاهات الجوع في الإقليم[21]. ويمثل الإقليم نسبة تقدر بخمسة وعشرين مليونا من ناقصي التغذية، يعيش 21 مليونا منهم في رابطة الدول المستقلة.

وفي رومانيا والبلدان التي انضمت مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي[22]، نجد أن مستوى نقص التغذية منخفض عموما، إذ يبلغ 6 في المائة في أقصى الحالات. وهناك مستويات أعلى قليلا في بلدان البلقان (البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة). ويتفاوت مدى انتشار نقص التغذية داخل بلدان رابطة الدول المستقلة تفاوتا واسعا، إذ يبلغ نحو 3 في المائة في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، و61 في المائة في طاجيكستان، التي تعتبر إلى جانب أرمينيا وأوزبكستان من البلدان التي تواجه أخطر مشاكل انعدام الأمن الغذائي.

وبالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول، يُقاس التقدم المحرز لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستخدام الفترة 1993-1995 كفترة مرجعية[23]. وبالنسبة للإقليم ككل، حدثت زيادة طفيفة في عدد الجياع وفي نسبة انتشار الجوع، وبينما حقق بعض البلدان تقدما بدرجات متفاوتة، شهدت بلدان أخرى تدهورا حادا في حالة الأمن الغذائي لديها.

ويبيّن الشكل 31 التقدم الذي أحرزه كل بلد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ومن البلدان التي بلغت الهدف كانت أذربيجان وجورجيا وقيرغيزستان، وجميعها بدأت من نسبة مرتفعة لانتشار الجوع، هي الأكثر نجاحا، إذ خفضت عدد ناقصي التغذية بمقدار الثلثين على الأقل. وخفضت أرمينيا التي كان لديها في الفترة 1993-1995 أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية في الإقليم (52 في المائة)، عدد مَن يعانون الجوع بمقدار النصف، ولكن نسبة انتشاره تظل مرتفعة بدرجة تدعو إلى القلق، إذ تمثل 29 في المائة من السكان. والبلدان الأخرى التي بلغت هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية هي كرواتيا واستونيا وليتوانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. كما حققت لاتفيا والاتحاد الروسي وسلوفينيا وتركمانستان تقدما قويا، وإن كانت لم تبلغ بعد الهدف المنشود.

وعانت بضعة بلدان نكسات كانت شديدة للغاية في بعض الحالات. وأكبر زيادة نسبية هي تلك التي تحققت في كازاخستان، ولكن الوضع الأخطر هو السائد في طاجيكستان وأوزبكستان اللتين شهدتا تدهورا خطيرا في الأمن الغذائي، وتعانيان حاليا مستويات عالية جدا من نقص التغذية.

محاربة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

تتباين في الإقليم العوامل التي تؤثر في التقدم أو الانتكاس في مجال الحد من الجوع. ففي حالات كثيرة، كان انعدام الأمن الغذائي نتيجة مباشرة لكوارث بفعل الإنسان، وهي الحروب والصراعات وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يترتب على ذلك من مشاكل تتعلق باللاجئين والمشردين. ومن بين البلدان التي شهدت هذه الكوارث أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدوفا، الاتحاد الروسي والعديد من بلدان البلقان. وقد لعبت الكوارث الطبيعية دورا في هذا الصدد أيضا (مثلا الجفاف الذي استمر مدة طويلة في مناطق من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا). ومن الممكن، بوجه أعم،

التقدم المحرز في أذربيجان وجورجيا

خرجت أذربيجان وجورجيا، وهما البلدان اللذان حققا أكبر نجاح في الحد من الجوع بعد أن كانت مستوياته مرتفعة للغاية، من صراع مسلح في أوائل التسعينات. وبدأ اقتصادهما يتوسع في النصف الثاني من ذلك العقد في أعقاب الانكماش الشديد في السنوات السابقة. وكان النمو الاقتصادي، بدوره، عاملا رئيسيا وراء الانخفاض الكبير في عدد من يعانون الجوع في كل من البلدين، إذ انخفض العدد من نحو 2.5 مليون في الفترة 1993-1995 إلى 0.7-0.8 مليون نسمة في الفترة 2001-2003. ومنذ عام 1993، حقق كلا البلدين تقدما قويا في مجال تنفيذ إصلاحات على نطاق الاقتصاد كله، وإصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي، من بينها خصخصة الأراضي الزراعية وملكيتها.

29

عدد ناقصي التغذية: البلدان التي تمر بمرحلة تحول

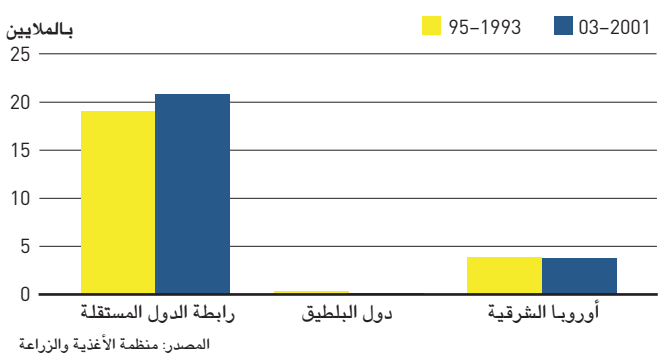

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

30

نسبة ناقصي التغذية: البلدان التي تمر بمرحلة تحول

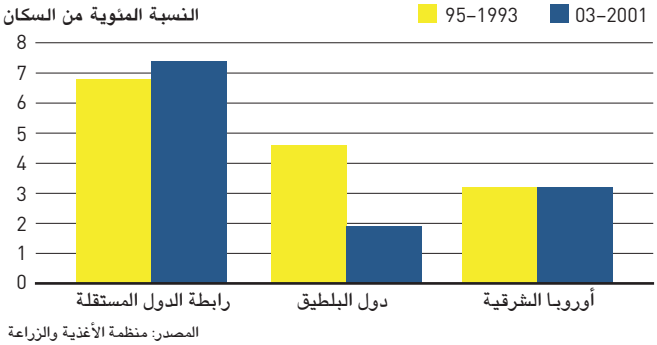

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

31

عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في البلدان التي تمر بمرحلة تحول

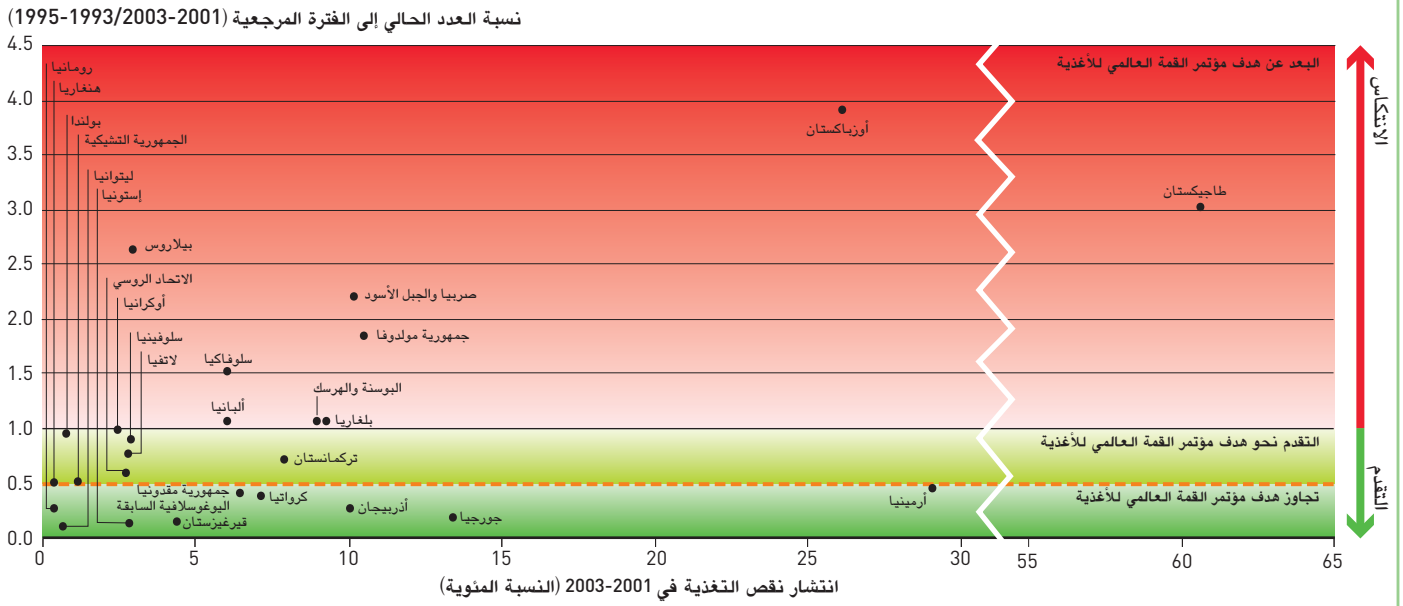

ملاحظة: لا تظهر في الشكل: كازاخستان (نسبة العدد الحالي 7.2، انتشار نقص التغذية 8 في المائة).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أن يعزى انعدام الأمن الغذائي في الإقليم إلى عدة عوامل من بينها ضعف التنمية الاقتصادية الناجم عن الافتقار إلى سياسات وبنية تحتية داعمة، وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي في أعقاب تفكيك النظم الاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة قبل التسعينات.

وخلال الفترة ما بين عام 1990 و2001 تزايد معدل الفقر المدقع، مقيسا بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، من 0.4 إلى 5.3 في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة، ومن 0.2 إلى 2.0 في المائة في البلدان التي تمر بمرحلة تحول في جنوب شرق أوروبا[24]. إلا أن المتوسط في رابطة الدول المستقلة ينطوي على معدلات مرتفعة بصورة غير عادية من الفقر المدقع في عدة بلدان منها مولدوفا (22 في المائة)، وأوزبكستان (14 في المائة)، وأرمينيا (13 في المائة)، وتركمانستان (10 في المائة)، وطاجيكستان (7 في المائة)[25].

ويتطلب الحد من نكسات الأمن الغذائي جهودا تركز على تنفيذ استراتيجيات إنمائية لصالح الفقراء، واستهداف المناطق الريفية بالذات، التي يعيش فيها أكثر من 50 في المائة من السكان، في بلدان مثل مولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان، وإلى حد كبير أيضا في بلدان أخرى ينتشر فيها الجوع. ومع أن الزراعة ليست القطاع المهيمن في الإقليم ككل، فإنها تظل مهمة في البلدان الأفقر، وسيحدد الأداء الزراعي التقدم الذي يتحقق مستقبلا في مجال الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي البلدان الثلاثة التي تسجل فيها أعلى مستويات لنقص التغذية، وهي طاجيكستان وأرمينيا وأوزبكستان، تمثل الزراعة نسبة تبلغ 24 و 23 و 31 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان[26].